التعاون الأثرى بين البلاد العربية

للدكتور زكى محمد حسن

من نافلة القول أن نعرض هنا لوجوب التعاون بين البلاد العربية وأن نسرد الوسائل التى تؤدى إليه ، فهذه كلها أمور مفروغ منها ، وقد وفاها حقها المؤتمر الذى عقدته الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية بدمشق فى شهر سبتمبر من العام الماضى .

ولا ريب فى أن من أهم مقررات المؤتمر « أن تعمل جامعة الدول العربية على تأليف هيئة من المؤسسات العلمية الأثرية فى الدول العربية لتقوم بأعمال التنقيب ، وأن تعمل الجامعة على أن تحصل على إذن جلالتى ملك اليمن وملك المملكة العربية السعودية بأن تبدأ هذه الهيئة عملها بدراسة الآثار فى هاتين المملكتين ، واقتراح ما يلزم للقيام بأعمال التنقيب فيهما نظراً لأهمية تاريخ اليمن والبلاد السعودية فى تاريخ الأمة العربية » . وتأليف هذه الهيئة هو الوسيلة المثلى لتعاون العرب فى كشف آثار شبه الجزيرة تعاوناً يحقق النفع العلمى ، ويحد من أطماع الهيئات العلمية الأجنبية فى القيام بأعمال التنقيب عن الآثار فى هاتين المملكتين العربيتين ، ويرد ما تكيله هذه الهيئات من تهم للمملكتين بشأن انصرافهما عن التعاون بفتح أبوابهما للبحث العلمى .

وفى رأينا أن جامعة الدول العربية مسئولة عن السعى لتنفيذ هذا المشروع . وإذا كانت بعض العقبات السياسية فى هذه الأيام قد تؤخر هذا التنفيذ فلا أقل من تأليف الهيئة المطلوبة ودرس المنهج الذى يجب أن تسير عليه والأهداف التى تعمل لها . ومن المضى فى إتمام البحوث التمهيدية لعملها ، حتى يكون ذلك كله معداً حين تتم موافقة المملكتين العربيتين . بل إن هذا الإعداد قد يساعد فى الحصول على موافقتهما على هذا المشروع العلمى الجليل .

وكان من مقررات مؤتمر الآثار « أن تعمل سلطات الآثار فى بلاد الجامعة العربية على تبادل التحف التى يمكن الاستغناء عنها ، وذلك لإمكان تمثيل مختلف الطرز الفنية فى متاحف تلك الدول » . ولا ريب أن هذا من أول وسائل التعاون التى نشدها فإن كل بلد من البلاد

العربية غنى بأنواع معينة من الآثار ، ولكن متاحفه فقيرة جداً فى التحف التى تمثل الطرز الفنية التى ازدهرت فى البلاد العربية الأخرى . فمتاحف لبنان وسوريا والعراق خالية من الآثار الفرعونية التى تفخر بها متاحف الدول الأوربية والأمريكية المختلفة . وفى مخازن مصلحة الآثار المصرية ومراكز الحفائر المختلفة فى مصر كميات وافرة من الآثار الفرعونية المكررة يمكن أن تقدم إلى متاحف هذه البلاد العربية الشقيقة لتمثل فيها الحضارة التى قامت على ضفاف النيل فى العصور القديمة . كما أن حفائر الفسطاط قد أسفرت عن ألوف التحف التى تمثل تطور الصناعات والفنون المختلفة فى مصر الإسلامية . وهى عظيمة الشأن فى تسجيل هذا التطور ، على الرغم من أن معظمها قطع مكسورة وغير كاملة . وفى استطاعة دار الآثار العربية أن تقدم مجموعات كبيرة من مخازنها فى حفائر الفسطاط لتعرض فى متاحف الأقطار الشقيقة فتسد فراغا ملحوظا فى مجموعات هذه المتاحف . والمعروف أن المتاحف المصرية فقيرة جداً فى التحف التى تمثل الحضارة التى ازدهرت فى العصور القديمة فى بلاد النهرين ، بل أنها فقيرة أيضاً فى التحف التى تمثل الطرازين العباسى والسلجوقى من الطرز الفنية الإسلامية التى ازدهرت فى تلك البلاد . ولا شك فى أن دائرة الآثار القديمة فى العراق تستطيع أن تقدم إلى مصر وسائر الأقطار العربية ما يسد بعض النقص . ومتحف لبنان غنى بالتحف التى تمثل الحضارة الفينيقية ، كما أن الحفائر التى تقوم بها مصلحة الآثار اللبنانية تسفر عن كشف كثير من هذه التحف . ومن الخير أن تكون هذه الحضارة ممثلة فى متاحف سائر الدول العربية ، ولا ريب فى أن لبنان يستطيع أن يسهم فى سد النقص الموجود فى هذا الميدان . وسوريا غنية فى التحف التى تمثل الحضارات القديمة فى الشام ، كما أنها غنية أيضاً بالزخارف المعمارية التى تمثل الطراز الأموى من الفنون الإسلامية . وطبيعى أنها تستطيع مثلا أن تقدم إلى الدول العربية الأخرى بعض التحف المكررة فى متحفى دمشق وحلب ، أو بعض نماذج الزخارف المعمارية من قصر الحير ، فى سبيل الحصول على تحف تمثل سائر الحضارات والطرز الفنية التى ازدهرت فى الشرق الأدنى .

كل ذلك حسن جداً وواضح كل الوضوح ؛ ولكن الإبطاء فى تنفيذه هو الذى يستحق أن ندهش له . وفى رأينا أن وزارات المعارف ودوائر الآثار فى البلاد العربية المختلفة يجب أن تبادر بتأليف لجنة من رجال المتاحف وعلماء الآثار فى كل منها لبحث الموضوع بحثا وافيا ، وإعداد بيان بأنواع التحف التى يمكن النظر فى إهدائها إلى سائر البلاد العربية . على أن تتبادل وزارات المعارف ودوائر الآثار هذه البيانات ، لتكون أساسا لاتصال وتفاهم

يعقبهما تبادل الآثار بين البلادالعربية المختلفة . ولكن ثمة مسألة يجب إثارتها فى هذا الصدد . وهى أن قوانين الآثار فى معظم البلاد العربية تحرّم إخراج التحف المسجّلة من المتاحف ولو كانت مكررة . وربما أدّى ذلك إلى أن تكون التحف التى يمكن تبادلها بين البلاد العربية من الآثار الضئيلة الشأن .

والحق أننا لا نرمى إلى أن تكون تلك التحف مما لا يمكن المتاحف الاستغناء عنه . وقد يكون بين التحف غير المسجلة فى المتاحف وبين ما تكشف عنه الحفائر ما يكفى لتمثيل مختلف الحضارات والطرز الفنية فى متاحف البلاد العربية المختلفة تمثيلا يمكن الاطمئنان إليه . ومع ذلك كله فإن طرفا من هذه المسألة يجب أن يكون موضع البحث والدراسة العلمية والقانونية فى دوائر الآثار المختلفة . ذلك أن بين التحف المسجلة والعظيمة الشأن فى بعض المتاحف طائفة من نوع واحد ، ومن الخير أن تنظر هذه المتاحف فى إمكان مبادلة بعضها بتحف أخرى . ولعل خير الأمثلة على ذلك ما فى دار الآثار العربية بالقاهرة من مشكاياتٍ من الزجاج المموّه بالمينا . فإن فى هذه الدار من المشكايات أكثر مما فى سائر متاحف العالم ومجموعاته الفنية مجتمعة . ويقدّر ثمن المشكاة بألوف الجنيهات ، ولكن دار الآثار العربية فى حاجة ماسة إلى كثير من التحف الغالية التى تمثل سائر ميادين الفنون الإسلامية . فهى لا تزال فقيرة فى السجاد وفى فنون الكتاب وفى التحف التى تمثل الطرز الفنية الإسلامية التى ازدهرت خارج وادى النيل . ولا شك عندنا فى أنها تتمنى أن تستطيع الحصول على بعض هذه التحف الغالية التى تنقصها ، حتى ولو كان السبيل إلى ذلك التنازل عن عدد من تلك المشكايات المكررة . ولكن اللوائح والقوانين لا تسمح بهذا التحف المسجّلة فى الدار ولا تجيز مبادلتها . بيد أن هذا كله لا يمنع من درس المسألة للوصول إلى حلّ سليم فقد يمكن أن يُعدّل القانون فى هذا الشأن . وقد ينظر فى إعارة مثل هذه التحف المكررة إلى متاحف الدول العربية الشقيقة إعارة طويلة أو دائمة . وقد يهتدى أولو الأمر إلى حلول أخرى . فلا بد إذن من أن تبادر الهيئات المختصة إلى وضع المسألة كلها على بساط البحث ، ولا سيما أن من بين التوصيات التى انتهى إليها مؤتمر الآثار فى البلاد العربية « أن يوضع فى قانون كل دولة ما يبيح تبادل بعض الآثار المكررة ، أو إعدامها تسهيلا لتبادل الآثار بين المتاحف .

ومن الأمور التى يجب أن يتجلى فيها التعاون بين البلاد العربية ، تبادل المطبوعات فى الآثار والصور ونماذج التحف بين تلك البلاد . والحق أننا نود أن يكون فى معهد الآثار بجامعة

فؤاد الأول سجلا مصوراً بجمع رسوم الآثار والتحف فى البلاد العربية كلها ، ليرجع إليه الاختصاصيون فيما يكتبونه عن المآثر والفنون الإسلامية . وليس مثل هـذا « الأرشيف » بدعة أو أمراً صعب التنفيذ . وفوائده العلمية تبرر ما يتكلفه من نفقات يمكن توزيعها على عدد من السنين ، بحيث يتهيأ لنا بعد فترة من الزمن السجل الجامع الذى نطلبه والذى يمكن أن يصبح مرجعا للاختصاصيين فى الآثار من البلاد العربية كلها ، فضلا عن الاختصاصيين فى آثار الشرق الأدنى من العلماء غير العرب . ولا ريب أن مثل هذا السجل المصور الجامع سيكون خير عون للأساتذة فى شرح محاضراتهم عن تلك الآثار . بل إن معهد الآثار قد يستطيع بفضله أن يخص بالعناية الآثار القديمة فى البلاد العربية الشقيقة كالآثار السومرية والبابلية والأشورية والفينيقية . وهى الآثار التى لا تحظى الآن بالعناية اللازمة فى هذا المعهد .

ولن تستطيع دول الجامعة أن تحقق التعاون الأثرى بينها ، إلا إذا زاد الاتصال بين الاختصاصيين فى الآثار بها . على أن يكون هذا الاتصال متشعب الوجوه . كأن يقضى بعض الاختصاصيين فى مصلحة الآثار أو المتاحف فى إحدى الدول العربية فترة من الزمن يعملون فيها بدوائر الآثار فى دولة عربية أخرى . وكأن يدعى الاختصاصيون والقائمون بأعمال الحفر فى إحدى الدول العربية لإلقاء محاضرات فى معاهد الآثار والمتاحف بالدول العربية الأخرى ، يعرضون فيها نتائج بحوثهم ، ويطلعون الزملاء على ما يوفقون إليه من كشوف . بل إن من الخير أن يزور المشتغلون بالحفر الأثرى فى أى بلد من البلاد العربيـة مناطق الحفر فى سائر الأقطار الشقيقة للاطلاع على وسائلهم العلمية ، وتبادل الآراء الفنية التى تؤدى إلى تقدم هذه الناحية من علوم الآثار حتى يتهيأ للقائمين بالحفر من الاختصاصيين العرب أن يصلوا إلى ما وصل إليه زملاؤهم الغربيون من توفيق فى هذا الميدان .

وفضلا عن هذا فإن الدول العربية كلها تسعى إلى أن يكون من أبنائها من تستطيع أن تعهد إليهم بأعمال الحفر الأثرى فيها ، وذلك للحد من مطامع البعثات الأجنبية فى آثار البلاد العربية . ومن الطبيعى أن تؤثر كل دولة عربية الاختصاصيين من أبناء سائر البلاد العربية فى القيام بالحفائر الأثرية ، إذا لم يتهيأ لها من أبنائها من يستطيعون أن يأخذوا على عاتقهم هذه المهمة بغير عون خارجى .

ولا ريب فى أن القائمين على الآثار فى البلاد العربية يحسنون صنعا إذا عملوا على أن يكون بينهم اتصال وثيق لتنسيق كثير من الأمور المشتركة ، مثل قوانين حماية الآثار والتجارة فى التحف ، ومنح امتياز القيام بالحفائر ، ومثل تنظيم المتاحف والكتابة عن معروضاتها .

وترميم العمائر وتدريس الآثار والاتفاق على المصطلحات الفنية فى علوم الآثار . فطبيعى أن اتحادهم فى هـذا الميدان قوة لا يستهان بها ، وأن كلا منهم يستطيع الإفادة من تجارب زملائه ، وأنهم يستطيعون — بعد هذا التنسيق فى أعمالهم — أن يتقدموا جبهة واحدة فى أى منظمة أو مؤتمر من المنظمات أو المؤتمرات الدولية فى شؤون المتاحف والآثار . ومما يؤسف له أن الاختصاصيين فى الآثار من أبناء البلاد العربية ليس بينهم من الاتصال والتعاون فى الوقت الحاضر ما يمكن أن يحقق النفع العلمى المطلوب ، فإن كلا منهم يعمل على حدة ولا يكاد يتصل إلا بطائفة من الاختصاصيين فى الغرب ، حتى أن القليل الذى نعرفه معشر العرب من رجال الآثار ، عن الكشوف الأثرية فى البلاد العربية ، لا نكاد نأخذه إلا عن الغربيين . أما ما نعرفه عن أصوله فى ديار العرب وعن زملائنا فى الأقطار الشقيقة ، فلا يزال ضئيلا ، ولا يناسب الجهود التى يبذلها كل منا فى ميدان اختصاصه . وإذا كان الاتصال فى الإنتاج الأدبى وثيقا بين البلاد العربية فلأن عماده القراءة وانتشار المؤلفات . أما فى الآثار فإن القراءة وانتشار المؤلفات العربية لا يكفيان . فلا بد من الاتصال الشخصى والدراسة فى المتاحف ، وزيارة العمائر ومناطق الحفر وتبادل الآراء فى مختلف الأمور .